تتراوح أعمارهم بين (١٦ - ٦٥) سنة..

تفاصيل كاملة عن حالات اختفاء قسري بمدينة تعز اليمنية

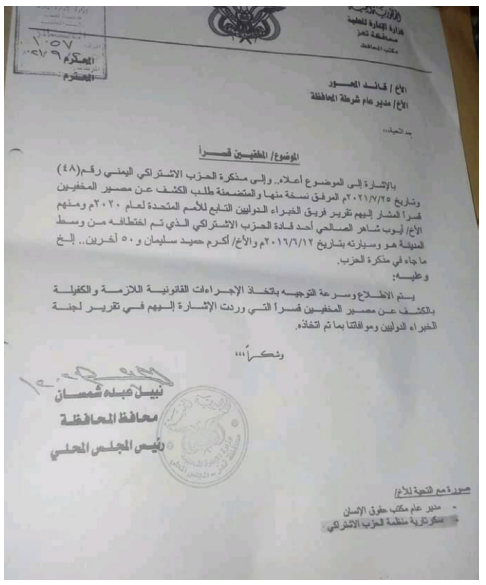

• (84) حالة إخفاء قسري طيلة (7) سنوات بتعز

• المعبقي: هناك حالات إخفاء قسري بتعز أكثر بكثير مما رصد

• عائلات بتعز تخشى متابعة القضايا

تعز اليمنية «الأمناء» خاص:

قال المسؤول التنفيذي في لجنة متابعة المخفيين قسرًا، أحمد طه المعبقي، في تصريح له، بأن عدد ضحايا الإخفاء القسري بمدينة تعز اليمنية طيلة السبع السنوات بلغت (84) حالة إخفاء قسري.

وأشار بأن هناك مؤشرات تؤكد بأن حالات الاختفاء القسري بمدينة تعز أكثر بكثير مما رصد، وأن ما توصلت له لجنة المخفيين ليست إحصائية نهائية ومن المتوقع خلال الأشهر القادمة والأعوام القادمة الكشف عن المزيد من حالات الاختفاء القسري.

وأكد بأن الحالات التي تعرضت للاختفاء القسري تتراوح أعمارهم ما بين (16 - 65) يتم احتجازهم في مراكز غير رسمية والبعض منهم تم الكشف عن مصيرهم بعد تغيير أماكن احتجازهم، لكن يظلون محتجزين ولم يتم إحالة قضاياهم إلى الجهات القضائية للفصل فيها.

وأضاف: «الإخفاء القسري يعد من الجرائم الإنسانية، ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الإخفاء القسري».

وفي ذات السياق طالب المعبقي المجلس الرئاسي وحكومة المناصفة برئاسة معين عبدالملك اتخاذ تدابير سريعة بشأن قضايا المخفيين بمدينة تعز والعمل على إطلاق المحتجزين تعسفًا والمخفيين قسرًا والكشف عن حالات الوفيات في أماكن الاحتجازات غير الرسمية التي تعرضت للمعاملة القاسية وأدى إلى وفاتها.

وطالب المجلس الرئاسي بالتدخل المباشر بشأن الوضع الأمني بمدينة تعز والعمل على إصلاح المؤسسة الأمنية والعسكرية وتقديم نموذج دولة النظام والقانون، كخطوة أولية لاستعادة الدولة وإسقاط الانقلاب.

وناشد المعبقي المجتمع الدولي والأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان، التدخل العاجل للضغط على أطراف النزاع باليمن للإفراج عن جميع المحتجزين تعسفا والمخفيين قسرا وأسرى الحرب، مطالبا المجتمع الدولي بتشكيل هيئة تحقيق جنائية دولية في حالة عدم استجابة أطراف النزاع باليمن الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنساني، مؤكدا بأنه تأتي مهمة الهيئة الأممية النظر في الجرائم الجسيمة والانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان والتي ترتكبها مختلف الأطراف باليمن، ومن بينها قضايا التعذيب والاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري.

ومن جهة أخرى أصدرت مجلة (حقوقنا) الصادرة عن مركز اليمن لدراسات حقوق الإنسان في عددها (الأول) لشهر أغسطس 2022م تقريرا عن المخفيين قسرا في تعز أشارت بأن التقرير من إعداد لجنة متابعة المخفيين بتعز.

وجاء في التقرير بأنه منذ اندلاع الحرب عام 2015م شهدت مدينة تعز اليمنية أعدادًا متزايدة من حالات الاختطاف والإخفاء القسري، وأكثر الحالات حدثت ما بين 2015م - 2017م، في ظل صمت مطبق، وعدم قيام الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني بواجبها الأخلاقي والإنساني تجاه قضايا المخفيين، وفي الوقت التي ظلت السلطات الحكومية المعترف بها دوليا تتنكر، وتتهرب عن معالجة ملف المخفيين في نطاق المناطق الواقعة تحت سلطتها، لذا كان لا بد من كيان مجتمعي يشكل حماية للمدنيين من جريمة الاختفاء القسري، وهنا بدأ التفكير في إنشاء كيان مجتمعي في سبتمبر 2017م عُرف هذا الكيان باسم "لجنة متابعة المخفيين قسراً بتعز" وتشكلت هذه اللجنة كمبادرة مجتمعية من أسر المخفيين وأصدقائهم، بالإضافة إلى ناشطين حقوقيين، وشخصيات اجتماعية وسياسية وثقافية، إلا أن نشاط لجنة المخفيين اقتصر في المناطق المحررة، لذا تسعى لجنة المخفيين إلى توسيع نشاطها مستقبلا، في نطاق المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطة الأمر الواقع وما تعرف بسلطة الحوثيين.

إحصائية المخفيين بتعز اليمنية

وأفادت لجنة المخفيين في تقريرها الصادر ما بين 2015-2019م والمقدم إلى السلطة المحلية بتعز بشأن وقائع جرائم الاختفاء القسري بمدينة تعز في مناطق سيطرة القوات المحسوبة على الحكومة المعترف بها، حيث تضمن التقرير بأن إجمالي حالات الاختفاء القسري التي تم رصدها من قبل لجنة المخفيين بلغ عددهم (70) مخفيًا، حيث تم الكشف عن مصير (25) منهم، وتم إطلاق سراح (12) منهم بينما لا يزال مصير (45) شخصًا مجهولًا ترفض السلطات بتعز الكشف عن مصيرهم.

نشاطات وجهود لجنة المخفيين مع السلطات

طابع الجهود التي بذلته لجنة المخفيين اخذ مسارين، فالمسار الاول هو توجيه خطاب لصناع القرار داخل السلطة الشرعية، وأيضاً توجيه خطاب للجهات الحقوقية المحلية والدولية، أما المسار الثاني فأخذ طابع تنفيذ الوقفات الاحتجاجية للضغط على السلطات المعنية، عندما لا تجد تجاوباً من السلطات، ومن الخطابات والبلاغات التي وجهت لصناع القرار منها لمحافظي تعز السابقين، ومدير شرطة تعز، ولرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كما وجهت بلاغاً لوزارة حقوق الإنسان التي أحالت الموضوع إلى النائب العام، والنائب العام وجه مذكرة رقم.2019.13 بتاريخ 9 يناير 2019 إلى نيابة استئناف تعز، وقد أفاد رئيس نيابة تعز بأن هذه السجون لا تتبعه وليس له سلطة عليها، وأفاد بأن هناك سجنا واحدا فقط يحمل صفة قانونية هو السجن المركزي "الإصلاحية المركزية"، كما قام رئيس نيابة تعز بإبلاغ السلطة المحلية والأجهزة الأمنية والاستخبارات والقيادة العسكرية ذات الصلة والمعنيين بالسجون بخصوص مذكرة النائب العام، وأثناء تعيين المحافظ الحالي نبيل شمسان تفاعل المحافظ مع ملف المخفيين وعقد لقاءً في 5 يونيو 2019 مع لجنة المخفيين قسراً وبحضور السلطة القضائية والأجهزة الأمنية والاستخبارات العسكرية وخرج الاجتماع بنتائج أهمها:

أولاً: على الأجهزة الأمنية الكشف عن مصير المخفيين خلال مدة زمنية مدتها شهر.

ثانيا: إلغاء تعدد السجون وإيجاد سجن واحد فقط يخضع للسلطة المحلية والسلطة القضائية.

ولكن للأسف لم يترجم نتائج الاجتماع بسبب مغادرة المحافظ مدينة تعز الى جمهورية مصر بعد الاجتماع بأيام معدودة، وغيابه لعدة شهور ويرجع هذا الى تدخل محور تعز العسكري في اختصاصات السلطة المحلية، وتعطيل دورها واختصاصها، وغياب المحافظ لفترة طويلة خارج البلاد أدى إلى تقاعس الجهات الأمنية والاستخباراتية المعنية التي لم تعمل بنتائج الاجتماع وجمدت التوصيات التي خرج بها الاجتماع، وبعد عودة المحافظ نبيل شمسان مرة أخرى لممارسة مهامه، كلف وكيل المحافظة محمد عبدالعزيز ومدير حقوق الإنسان للجلوس مع لجنة المخفيين وأخذ قاعدة بيانات عن المخفيين ومتابعة الملف مع الجهات المعنية.

ومن الجهود التي قامت به لجنة المخفيين قسرا عقدت لقاءات مع التحالف السياسي للأحزاب السياسية في اجتماع جمع قيادات الاحزاب السياسية بتعز قدمت لجنة المخفيين قسرا شرح توضيحي فيما يخص المخفيين وعلى ضوء هذا التوضيح قام التحالف السياسي للأحزاب السياسية بتشكيل لجنة خاص به لمتابعة قضية المخفيين والبحث على مصيرهم إلا إن هذه اللجنة الى الان لم تظهر للنور.

التقرير الأممي بشأن الاختفاء القسري

واشار التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان الصادر في اكتوبر 2020م بانه هناك 50 مخفي في مدينة تعز حسب معلومات مؤكدة من لجنة المخفيين.

واكد الفريق بانه حقق في 8 حالات اختفاء قسري لرجال على يد عناصر ينتمون إلى محور تعز التابع للحكومة اليمنية و»فاعلين في حزب الإصلاح»، مضيفا بان حالات الاختفاء تراوحت من عدة أشهر إلى أكثر من أربع سنوات، أي منذ بداية النزاع، لافتا الى انه وثق الفريق حدوث حالات من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بما في ذلك العنف الجنسي.

وقال التقرير بان حالات اختفاء علمت فيها العائلات بمصير ومكان وجود أحبائها فقط بعد عدة أشهر من وفاتهم.

وأكد التقرير وجود مرافق احتجاز غير الرسمية في تعز بما في ذلك تلك الموجودة في المباني العامة استخدمت لاحتجاز الأشخاص عندما كانوا مختفون.

وتشمل مرافق الاحتجاز بحسب التقرير «مدرسة النهضة ومكتب الأموال العامة ومكتب الرقابة والمحاسبة والمعهد الوطني»، وهي مقار خاضعة لقوات خاضعة لسيطرة الإصلاح.

التقرير قال بأن المخفيين «ينتمون إلى خلفيات مختلفة»، لكن أشار الى أن من «بينهم أشخاص يُعتقد أنهم انتقدوا الجيش وحزب الإصلاح».

ولفت التقرير الى وجود احتجاجات محلية في تعز بانتظام ضد الاختفاء القسري، مشيرا الى اشهر حالة اختفاء قسري في تعز وهما «أيوب الصالحي وأكرم حميد» المخفيين قسرا لمدة تزيد عن أربع سنوات.

وقال التقرير بان أيوب الذي كان يعمل مدرسا اختطف في 12 حزيران/يونيو 2016 أثناء قيادته لسيارته في شارع جمال، وشوهدت سيارته بعد ذلك يقودها أشخاص آخرون، ودخولها في مدرسة النهضة، بحسب التقرير، مضيفا: كان يُشتبه بأنه كان محتجزا في المدرسة التي كانت تستخدم كمركز احتجاز غير رسمي حتى أواخر عام 2017 عندما استأنفت عملها الأصلي».

لافتا الى أن أكرم الجندي في اللواء 22، كان ناشط على وسائل التواصل الاجتماعي يسلط الضوء على عمليات النهب التي قام بها أفراد الجيش وشوهد آخر مرة في3 حزيران/يونيو 2016م.

وأشار التقرير بأن العائلات في تعز تخشى متابعة القضايا ولا تزال العدالة الجنائية لمزاعم الاختفاء القسري محدودة.

محور تعز يرفض الكشف عن المخفيين

ووجه محافظ محافظة تعز مذكرة لمحور تعز رقم (1057) بتاريخ 2/ 9/ 2021م بموجب مذكرة تقدمت بها منظمة الحزب الاشتراكي اليمني تطالب فيه السلطة المحلية ومحور تعز بالكشف عن مصير المخفيين.

وعلى ضوء مذكرة الاشتراكي، وجه محافظ المحافظة نبيل شمسان مذكرة لمحور تعز طالب فيها المحور الكشف عن مصير المخفيين أيوب شاهر الصالحي وأكرم حميد و50 آخرين.

وأشار المحافظ في مذكرته لمحور تعز الكشف عن مصير المخفيين على ضوء تقرير فريق الخبراء وموافاته بما تم اتخاذه، ظلت منظمة الحزب الاشتراكي تتابع رد مذكرة المحور لمذكرة المحافظ، كذلك رد المحور لمذكرة الحزب الاشتراكي التي أرسلت للمحور بشكل مباشر، لكن المحور تجاهل الرد عن المذكرتين، ورفض التعاطي مع مذكرة رئيس اللجنة الأمنية ممثلة بمحافظ تعز اليمنية.